السياسة الخارجية الجديدة للدول العربية ما بعد جائحة كورونا –التحديات الأمنية الجديدة وضرورة مراجعة الأولويات-

The new foreign policy of Arab countries after the Corona pandemic - new security challenges and the need to review priorities –

وضاحي ميلود ♦
جامعة تيارت- الجزائر
Miloud.ouadhahi@univ-tiaret.dz

تاريخ الإرسال: 2021/10/10	تاريخ القبول: 2022/05/21	تاريخ النشر: 2022/06/03

الملخص:

لقد كان لجائحة كورونا دورا بارزا في تحول العديد من القضايا الدولية سواء على الصعيد السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي ولعل قضايا السياسة الخارجية سيكون لها نفس المصير خاصة عندما نتحدث عن الدول العربية التي هي في معظمها مصنفة على أنها في خانة رد الفعل، كما أن التحديات الجديدة التي فرضتها الجائحة دفعت بالعديد من دارسي العلاقات الدولية إلى مراجعة المفاهيم السائدة من قبل، لاسيما تلك المتعلقة بالأمن بمفهومه الواسع، وهنا يأتي هذا المقال ليسلط الضوء على تداعيات الأزمة على الصعيد المعرفي والعملي باعتبار قضايا السياسة الخارجية هي قضايا ذات تحول مستمر بحيث يفرض عليها الواقع الجديد بناء استراتيجيات جديدة تكفل لها حق البقاء في عالم بات مهددا أكثر من وقت مضى

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية، الدول العربية، جائحة كورونا، التحديات الأمنية، الأمن القومي

Abstract:

The Corona pandemic has played a prominent role in the transformation of many international issues, whether at the political, social or economic levels, and perhaps foreign policy issues will have the same fate, especially when we talk about Arab countries, most of which are classified as reactive, and challenges The new imposed by the pandemic has prompted many scholars of international relations to reconsider the prevailing concepts of Asia. Those related to security in its broad sense, and here this article comes to shed light on the repercussions of the crisis on the

♦ المؤلف المرسل

cognitive and practical levels, considering that foreign policy issues are issues of continuous transformation so that the new reality imposes on them building new strategies that guarantee them the right to survive in a world that has become more threatened than ever before.

Keywords: Foreign policy, Arab countries, Corona pandemic, security challenges, National Security.

مقدمة:

لقد أسهمت جائحة كورونا كمعلم تاريخي جديد في بناء العديد من التحولات على صعيد الساحة الدولية، وبالخصوص في مجال السياسة الخارجية، حيث فرضت هذه الظاهرة الجديدة والمعقدة الأبعاد على الباحثين إعطاء الأهمية القصوى لمراجعة مجموعة المقاربات التحليلية المختلفة التي كانت سائدة من ذي قبل، وذلك من أجل الوصول إلى فهم جيد لسلوكيات الوحدات الدولية قوية كانت أم ضعيفة، وهنا يأتي الجدل القائم حول طبيعة السياسة الخارجية للدول العربية كجزء من هذا العالم ضمن الأسباب الوجيهة لتسليط الضوء على التوجهات الخارجية لهذه الدول والتي تشكل نظاما إقليميا، حيث لها من إمكانات القوة ما يؤهلها للتأثير في مجريات الساحة الدولية خاصة في ظل ظهور بوادر نظام عالمي جديد، الأمر الذي يدفعنا إلى البحث عن موقع العالم العربي من هذه الجائحة ومدى استفادته من الدروس السابقة، إذ أصبح صانعو القرار العرب أمام الضرورة الملحة لمراجعة حساباتهم وأولوياتهم في بناء برامج فعالة في السياسة الخارجية تتناسب والقدرات المتاحة قصد تحقيق الأمن القومي العربي وبناء مشروع حضاري بعيد عن المثالية، أساسه تجسيد الأهداف من خلال تفعيل العلاقات البينية والقضاء على النزاعات التي من شأنها تحطيم الوحدة العربية.

وعليه سنحاول في هذا المقال الإجابة عن مجموعة من الأسئلة تدور في فلك إشكالية مفادها:

- كيف أثرت جائحة كورونا في تحولات السياسة الخارجية للدول العربية بالنظر إلى مشروع الأمن القومي العربي؟

للإجابة عن هذه الإشكالية وضعنا الفرضيات الآتية للاختبار هي كالآتي:

- تؤثر جائحة كورونا على السياسة الخارجية للدول العربية إيجابا من خلال ظهور بوادر نظام دولي جديد.
- تساهم جائحة كورونا في إعادة تفعيل النظام الإقليمي العربي وتعزيز العلاقات العربية البينية.

إن اختبار هذه الفرضيات كان بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استقصاء الواقع العربي وعرض التحولات الدولية التي فرضتها جائحة كورونا .

محاور المقالة:

- **المحور الأول:** جائحة كورونا وبوادر نظام دولي جديد

- **المحور الثاني:** التحولات الجديدة في مفهوم القوة: تراجع العوامل التقليدية
- **المحور الثالث:**توجهات الدول العربية الخارجية بين الفعل ورد الفعل
- **المحور الرابع:** الآفاق المستقبلية لسياسة الدول العربية الخارجية بعد جائحة كورونا

المحور الأول : جائحة كورونا وبوادر نظام دولي جديد

أولا: نشأة الفيروس (covid 19) حقيقة علمية أو أيديولوجيا

أثار فيروس كورونا منذ بداية انتشاره لبسا كبيرا في العالم مقابل وجود كثافة معلوماتية رهيبة كادت تعصف بكل ما هو حقيقة علمية، حيث لا يزال التساؤل مطروحا حول نشأة هذا الفيروس وتحوّله إلى جائحة تهدد وجود البشرية، فالأبحاث والدراسات متواصلة إلى يومنا هذا حول حيثيات هذه الجائحة، خاصة بعد استمرار ظهور المتحورات الجديدة لهذا الفيروس بما يثير الشك والريبة، وللوصول إلى الحقيقة أو جزء منها نحاول الانطلاق أولا من التقارير والأبحاث الطبية التي تشرح ظهور السلالة من الفيروسات التاجية وتطورها عبر مراحل زمنية من شكلها البسيط وصولا إلى كوفيد 19 (covid 19) .

فتاريخ ظهور الفيروس كان منذ 16 سنة حيث أصبح له القدرة على التكيف بشكل طبيعي بمرور الوقت، إلاّ أن بعض الأبحاث تشير إلى ماضي بعيد لهذا النوع من الفيروسات يعود إلى فترة الستينات، وذلك بعد إصابة بعض الحيوانات به ثم انتقاله إلى الإنسان، فهو فيروس تاجي من سلالة فيروسات كورونا التي تسبب المرض للحيوان ثم للإنسان، وعليه فإن (كوفيد 19) هو نوع يماثل الفيروسات التي تم اكتشافها من قبل في الحيوانات، إلاّ أن السؤال الذي يبقى مطروحا هو لماذا أحدث فيروس (كوفيد 19) هذه المرّة جائحة جعلت من العالم أجمع يعيش مرحلة هلع، بحيث لم تحدث من ذي قبل؟ ورغم ان المختبرات العالمية المختصة في دراسة الفيروسات تؤكد عدم حتمية فرضية الهندسة الوراثية لهذا الفيروس مقابل العديد من الجهات وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي تقول أن الفيروس تم تعديله وراثيا ليصبح أكثر شراسة وفتكا بالإنسان، والصين هي المسؤول الأول عن ذلك باعتبارها نقطة الانطلاق للجائحة[1].

وفي هذا السياق نجد أن الكثير من الصحف ووكالات الأنباء المحترفة في العالم تدعم فكرة الهندسة الوراثية، حيث يُعتبر معهد ووهان لعلم الفيروسات حسب زعمهم هو مصدر تسرب الفيروس وذلك من خلال إنتاج فيروس باستخدام نظام الوراثة العكسية لفيروس السارس، إذ يشير الخبير العسكري أيغور نيكولين العضو

[1]- العزاوي رعد صالح قاسم، المغير محمد محمد، أطر العلاقات الدولية بعد الانتشار العالمي لجائحة كوفيد 19، يناير 2021 المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، كتاب: جائحة كورونا، التوجهات العالمية في ظل الانتشار، ص ص 67-68.

السابق في لجنة الأمم المتحدة للأسلحة البيولوجية "أنه لا يمكن لفيروس كورونا covid 19 بشكله الحالي الظهور طبيعيا، على الأغلب أنه صناعي"[1].

وهنا تجدر بنا الإشارة إلى أن هذا الفيروس أصبح يشكل خطرا على بيئة النظام الدولي اقتصاديا وسياسيا وأمنيا، خاصة في ظل الطروحات التي تراه معلما تاريخيا آخر يضاهي حدث نهاية الحرب الباردة لظهور نظام دولي جديد، بحيث يأتي السؤال الذي يطرحه سلافوي جيجك*: أين تنتهي البيانات وتبدأ الأيديولوجية؟ لتكون الإجابة عن هذا السؤال جزءا من فهم التحولات الكبرى في تفاعلات العلاقات الدولية بالنظر إلى وجود قوى عالمية كبرى غير راضية عن الهيمنة الغربية وأقصد بالدرجة الأولى روسيا والصين والدول الموالية لها، إذ يرى جيجك أن أكبر تهديد هو الانتكاس نحو البربرية المطلقة ومن ثم البربرية بوجه إنساني من خلال فرض إجراءات قاسية من أجل البقاء، وتطغى عليها الشرعية بآراء الخبراء، وهنا يصبح الفيروس أو الجائحة بأبعادها الثلاثية طبية، اقتصادية، ونفسية ممهدا لحلول شكل من أشكال الشيوعية كنسخة جديدة لتلك التي أطلق عليها في الاتحاد السوفييتي عام 1918 اسم "شيوعية الحرب"[2].

وعليه يظهر جيجك أنه يحذّر من الصراع الحقيقي حول الشكل الاجتماعي الذي يحل محل النظام العالمي الجديد الرأسمالي الليبرالي، وهذا بعد وجود العديد من القرائن التي تدل على أن فيه احتمالية كبيرة للسير في اتجاه الشيوعية، خاصة بعد الشكل الجماعي للمجتمع الدولي وتخلي الاتحاد الأوروبي عن سياسته التضامنية وانغلاق كل دولة على نفسها من خلال العزل وغلق الحدود البحرية والجوية والبحرية[3].

ثانيا: تداعيات الجائحة على تفاعلات المجتمع الدولي

يعاني المجتمع الدولي منذ عقود من إشكالية الضبط والتنظيم، خاصة فيما يتعلق بعملية تحكم المنظمات الدولية في وحدات النظام الدولي، مما يؤكد أن القانون الدولي هو قانون بينها وليس فوقها، بحيث يصبح مفهوم السلطة الفوقية مفهوما نظريا يصعب تطبيقه على نظام دولي غير متجانس،[4] ولعل تعاطي المنظمات الدولية والإقليمية مع جائحة كورونا لاسيما منظمة الصحة العالمية قد يدعم هذا لطرح، حيث عجزت هذه الأخيرة عن إدارة الأزمة فيما يتعلق بتوزيع اللقاحات والمساهمة في التوزيع العادل مما يعكس تحكم القوى الكبرى في هذه

---

[1]- المرجع نفسه، ص 70.

*هو فيلسوف وناقد ثقافي سلوفيني، قدم مساهمات في النظرية السياسية، ونظرية التحليل النفسي والسينما النظرية، وهو أحد كبار الباحثين في معهد علم الاجتماع بجامعة ليوبليانا، يلقي محاضرات عادةً في مدرسة Logos في سلوفينيا، وهو أستاذ في كلية الدراسات العليا الأوروبية، ويوصف بأنه «أخطر فيلسوف سياسي في الغرب للاطلاع أكثر أنظر https://ar.wikipedia.org/wiki/

[2]- الناسك محمد، جائحة كوفيد -19 ترج العالم (مراجعات كتب) على موقع الجزيرة نت، 07 سبتمبر 2020، ص ص 07-08

[3]- المرجع نفسه، ص ص 09-10.

[4]- الخزرجي ثامر كامل، العلاقات الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، (عمان الأردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط 1، 2005، ص ص 205-206.

المنظمة، الأمر الذي أدى إلى ظهور صراعات ونزاعات جديدة تكون فيها المصلحة المحدد الأساسي لسلوك الوحدات الدولية بعيدا عن النزعة الإنسانية التي هي أساس قيام أي منظمة إقليمية أو عالمية.

لقد أثبتت جائحة كورونا هشاشة النظام الدولي في احتواء الأزمة، خاصة الدول العظمى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، التي تصنف على أنها قطب هذا العالم على كل الأصعدة، بحيث كان انكفاؤها على ذاتها ومحاولة احتكار عقارات العلاج والحيازة على أكبر عدد من اللقاحات بمثابة مؤثر حقيقي على تراجع الهيبة الدولية لأمريكا، خاصة في ظل عودة روسيا والصين إلى البروز إلى الواجهة باعتبارهما قوتين غير راضيتين عن النظام العالمي الحالي، بحيث تعملان على توثيق علاقات تعاونية لكسر الهيمنة الأمريكية بدءا بالمقاربة الاقتصادية التي تهدف إلى الإصلاح الواسع والفعال، وصولا إلى نظام عالمي جديد عادل، إذ شكلت أزمة كورونا نقطة البداية لإعادة تفعيل هذا التوجه بتقاسم الأدوار بعيدا عن الانفراد الأمريكي، الأمر الذي جعل كل دول العالم يراجع أولوياته ومصالحه في إطار ما يسمى بإعادة بناء تحالفات دولية جديدة.[1]

في هذا السياق يمكن القول أن كورونا قد شكلت اختبارا حقيقيا لوحدات المجتمع الدولي، التي أصبح لزاما عليها خلق تفاعلات جديدة تختلف عن تلك السائدة من قبل بعيدا عن الحسابات المصلحية الضيقة، انطلاقا من وجود سبل للتعاون الدولي المشترك بعيدا عن مفهوم الهيمنة من طرف معين، وذلك من خلال خلق توليفة بين الغرب والشرق تنهي حالة التعامل الأحادي مع الأزمات لاسيما تلك التي تهدد البشرية جمعاء، وهذا ما عبر عنه هنري كيسنجر في مقال بصحيفة وول ستريت جورنال حيث انتقد بشدة الأنانية في التعامل مع جائحة كورونا وأوصى بضرورة إيجاد برنامج تعاون دولي، وهذا لن يأت إلا من خلال تعديل المنهج الاقتصادي العولمي.[2]

هنا يمكننا القول أن الأوبئة بصفة عامة تساهم في تكثيف تحولات التاريخ وتسريع وتيرته، وهذا ما أثبتته جائحة كورونا، إذ أصبح لزاما التوجه إلى الشبكات العالمية القائمة على تفعيل عمليات الاتصال وسلاسل التوريد التي توحد الشعوب والتي يسميها "باراخ خانا" بالكونكتوجرافيا، أي الجغرافية الاتصالية التي تحل فيها القدرة على الاتصال مقام القوة العسكرية، وذلك بهدف خلق تعاون دولي مشترك ذو مصداقية وقدرة على الاستجابة السريعة للازمات والكوارث، خاصة منها الكوارث الوبائية.[3]

---

[1]- مسودة ربا عبادة راشد، مستقبل النظام الدولي في ظل استمرار جائحة كورونا، السناريوهات المحتملة، في كتاب أطر العلاقات الدولية بعد الانتشار العالمي بجائحة كوفير 19، يناير 2022، المركز الديمقراطي العربي برلين، ألمانيا، ص 12 -13.

[2]- غربي هيبة، عالم جديد متعدد الأقطاب بعد أزمة كوفير 19، في كتاب أطر العلاقات الدولية بعد الانتشار العالمي بجائحة كوفير 19، يناير 2021، المركز العربي الديمقراطي، برلين، ألمانيا، ص 254.

[3]- المرجع نفسه، ص 255.

ثالثا: ارتداد العولمة وتعزيز تعددية الأقطاب

لقد أبان فيروس كورونا عن مرحلة جديدة من الاستقطاب الدولي بين قوتين دوليتين تختلفان من حيث الفلسفة والتوجيه، إحداهما اشتراكية دولة الحزب وتعتمد اقتصاد السوق الاشتراكي والأخرى الليبرالية والسوق الحرة الديمقراطية، بحيث أصبح خطاب التحول نحو نظام متعدد الأقطاب يلوح في الأفق، مما يضمن الديمومة والاستقرار لهذا النظام، وذلك بوجود خمس قوى كبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، اليابان، الصين، روسيا) تحدث نوعا من التوازن في كل المجالات، إلا أن الصين بمعية روسيا تسوقان لنموذج مختلف عن المنهج الليبرالي في السياسات الدولية بإنشاء إيديولوجيات جديدة في المستقبل قادرة على طرح أنظمة حكم وأنماط حياة بديلة من الديمقراطية الليبرالية، بل تمثل تحديا للديمقراطية، وقد تستثمر روسيا والصين ومعها القوى غير القانعة في النظام الدولي الحالي عقيدة "صدام الحضارات" ضد انتشار الديمقراطية والليبرالية، مما يعني أن صراع الحضارات قد يصبح مذهبا روسيا وصينيا في العلاقات الدولية.[1]

في هذا السياق وفي ظل تصاعد أو عودة بعض القوى إلى الساحة الدولية وسعيها إلى تقاسم الدور مع الولايات المتحدة الأمريكية، نجد أن فيروس كورونا قد ساهم إلى حد كبير في نوع من الارتداد للعولمة، فعالم ما بعد كورونا سيكون أقل انفتاحا، إذ ستكون الصين أحد محركات العولمة المهذبة وتكون الولايات المتحدة كذلك أحد الفواعل وليست الفاعل الوحيد والمهيمن، بحيث لن تصبح العولمة في صورتها الأمريكية مسارا حتميا وتصاعديا، بل شأنها في ذلك شأن الظواهر السياسية والاجتماعية الكبرى قابلة للتقدم والتراجع.[2]

وهنا يعود دور الدولة ومهامها في النظام الدولي المعولم إلى واجهة العلاقات الدولية، حيث أعادت أزمة كورونا النظر في فرضية عجز الدولة في وجه العولمة وعجزها أمام القيود المفروضة عليها أمام الاندفاع الحتمي لقوى الاقتصاد العالمي، إذ يتم إثبات قدرة الدولة على مقاومة التأثير المعتاد للعولمة، من خلال جائحة كورونا، إذ تراجع مستوى التعاون والاعتمادات المتبادلة ليصبح التنافس هو سيد الموقف، وذلك بين دول كانت تعتبر بالأمس القريب قوى متحالفة في مواجهة التهديدات العالمية مثل الهجرة غير الشرعية والإرهاب إلى درجة وصول بعضها إلى اتهام بعضها الآخر، ليحل مكان التنسيق والتعاون بين الدول التنافس على المواد الطبية مراعاة للمصلحة المفرطة.[3]

وعليه يمكن القول أن فيروس كورونا قد شكل متغيرا وسيطا زاد من سرعة ظهور العوامل المحفزة النظمية السابقة على ظهور الفيروس الرصيد المتضخم من العوامل التي واصلت إلى مرحلة التراكم الانفجاري في النظام الدولي القائم، ليصبح هذا الوباء مدخلا لحوار عميق في حقل العلاقات الدولية حول دور الأوبئة في التأثير في

[1]- حسين أحمد قاسم، النظام الدولي وجائحة كورونا، سجال تأثير الأوبئة في العلاقات الدولية، مجلة سياسات عربية، العدد 50، مايو 2021، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، قطر، ص ص 52-54.

[2]- غربي هيبة، مرجع سابق، ص 250.

[3]- حسين أحمد قاسم، مرجع سابق، ص 50.

بنية النظام الدولي وقدرته على تكييف العوامل الأساسية التي تسهم في التغيير، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، وفي مناطق مختلفة في العالم، ولعل ما يحدث حاليا بين روسيا وأوكرانيا يدخل في هذا السياق تعبيرا عن عدم الرضا عن هيكلة النظام الدولي، حيث أبرزت هذه الحرب خلفيات كثيرة تتعلق بمفهوم الهيمنة، إذا كان لوقت هذه الحرب دلالة كبيرة خاصة بعد الخروج النسبي للعالم من أزمة كورونا، يتأكد بعدها عودة دور الدولة للواجهة على المستوى العالمي لنصبح أمام حتمية الانتقال من نيوليبرالية السوق إلى نيولبيرالية الدولة وذلك كنتيجة نيوليبرالية أكثر سلطوية.[1]

المحور الثاني: التحولات الجديدة في مفهوم القوة: التراجع النسبي للعوامل التقليدية

أولا: المفاهيم الجديدة للأمن وحتمية التكيف:

لقد بات من المعتقد أن القوة العسكرية والاقتصادية هي بمثابة المرآة للأمن القومي للدولة، إذ لا يمكن بناء قوة عسكرية دون اقتصاد قوي كما لا يمكن حماية الاقتصاد دون قوة عسكرية، في حين يظهر فريق آخر يرى أن الأمن بالمفهوم الشامل هو محصلة لعدة جوانب اقتصادية، سياسية، عسكرية واجتماعية باعتبار هذه المتغيرات والعناصر هي الركيزة الأساسية.

إذ الإخلال بأحد العناصر يشكل ثغرة يسهل من خلالها اختراق الأمن القومي لأي دولة أو مجموعة دول والإضرار بمصالحها دون حاجة لاستخدام القوات المسلحة فالتطور التقني والسيبراني وتسارع المعلومات جعل من الممكن تهديد الدول أمنيا بتقنيات محدودة رغم امتلاكها القوة العسكرية الهائلة، من جهة أخرى أصبحت الأوبئة والأمراض وقضايا البيئة تشكل تهديدات جديدة خاصة في ظل الحديث عن حروب بيولوجية باستخدام التقنية، حيث يصبح من الضروري مراجعة كل ما يتعلق بمفهوم الأمن والقوة بالصورة البسيطة والانتقال إلى ما هو أعمق وذلك بالتركيز على أربع عناصر أساسية.

-الأولويات الأمنية: وهو أمر ضروري في ظل تسارع الأحداث الدولية وتجدد ظهور الأزمات والقضايا المتنوعة.

-النطاق الأمني: تحديد المجال الزماني والمكاني.

-وسائل تحقيق الأمن: إمكانات القوة المادية والمعنوية.

-الإجراءات الأمنية وآلياتها: من خلال تفعيل وسائل القوة وتوظيفها لتحقيق الأهداف الأمنية.[2]

[1]- حمشي محمد، العلاقات الدولية وجائحة كورونا، قصة قصيرة وأربع مقالات، مجلة سياسات عربية، العدد 50، مايو 2021، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ص ص 12-13.

[2]- البشرى محمد الأمين، الأمن العربي المقومات والمعوقات، (عمان، الأردن) الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط 2، 2015، ص ص 21-22.

وفي هذا الإطار نشير إلى أن مجالات الأمن القومي والدولي أصبح رهينا بالتحولات الجديدة في العلاقات الدولية وهذا ما أثبتته جائحة كورونا حيث يستلزم على المجتمع الدولي التجند لمواجهة الأوبئة والفيروسات التي تشكل جائحة، إضافة إلى قضايا الإرهاب والعنصرية وانتهاكات حقوق الإنسان، لنصبح أمام مفهوم جديد خاص بالأمن الإنساني الشامل بمختلف أبعاده، الأمر الذي يحتم على الدول إعادة النظر في برامج سياساتها الخارجية بما يتماشى مع هذا المفهوم الجديد وذلك من أجل التحرك بواقعية ومسؤولية ضمن الشبكات الدولية الجديدة "فالمصالح العمومية للدول أصبحت جزءا من نسيج دولي من المصالح أشمل وأعقد مما كان عليه فيما مضى، وبالتالي فإن على الدولة وهي تبحث عن مصالحها كهدف لسياستها الخارجية أن تقيم ذلك على أساس من الحسابات والتقييمات والاستجابات الخارجية التي لابد وأن تختلف كثيرا عما اعتادته"[1]

هنا يمكن الإشارة إلى معطيين أساسيين في حقل العلاقات الدولية فرضا نوعا من الحتمية نحو التكيف مع المستجدات الراهنة، الأول يتعلق بالتطور السيبراني مجتمع ما بعد المعلومات الذي فتح المجال أمام تصاعد قدرة الفواعل من غير الدول على التأثيرات، حيث أصبح يشكل رهانا حقيقيا لصانع القرار لكيفية التحكم في هذه الفواعل واستخدامها في إطار ما يسمى تعزيز القوة الذاتية للدول، والثاني ما يتعلق بالأوبئة والحروب البيولوجية التي أصبحت هي الأخرى خارج نطاق التحكم، فكورونا كفاعل جديد في العلاقات الدولية لمدة ثلاث سنوات قد أثبت قدرته على إعادة النظر في الكثير من المفاهيم والمقاربات رغم عدم إثبات حقيقة هذا الفيروس، لكن بالنظر إلى النتائج التي ترتبت عنه، وجب على المنظرين من جهة وصانعي القرار من جهة الأخرى أن يولوا الأهمية القصوى إلى خطر الأوبئة وخطر الحروب البيولوجية، خاصة في ظل تقاذف التهم بين الدول الغربية على رأسها الو.م.أ والصين ومن هم على شاكلتها، لنصل في الأخير إلى أن التطور العلمي أصبح ضروري وفي مقدمة أولويات الدول للحفاظ على أمنها القومي، لنصل إلى نتيجة مفادها أن الدول مهما كان موقعها في هيكل النظام الدولي فهي مطالبة بتعزيز إمكاناتها من القوة ليست التقليدية فقط بل ما يتعلق بالتقنية والجانب البيولوجي أيضا تحسبا لأي طارئ قد يحدث في السنوات القادمة.

ثانيا: مدى فاعلية المكونات التقليدية لقوة الدول

يشير جوزيف ناي في كتاب القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية إلى أن امتلاك موارد القوة لا يضمن لك الحصول على النتائج المرغوب فيها دائما، بل هذا يتطلب خططا إستراتيجية جيدة التصميم وقيادة بارعة، وذلك من خلال تبرير فشل الحرب الأمريكية الفيتنامية وكذا أحداث 11 سبتمبر رغم امتلاكها كل مقومات القوة، وقد صنف ناي مستويات القوة إلى ثلاثة مستويات الأعلى منها يرتبط بالقوة العسكرية والمستوى الثاني هو الوسط ويتعلق بالقضايا الاقتصادية، حيث يبقى المستوى الثالث محصورا في القضايا

[1]- مقلد صبري إسماعيل، السياسة الخارجية الأصول النظرية والتطبيقات العلمية، (الجيزة: مصر لمكتبة الأكاديمية للنشر، ط 1، 2013، ص 453.

الانتقالية مثل الإرهاب والجرائم الدولية وتغيير المناخ، بحيث يكون توزيع القوة حسب هذه المستويات إلى عظمى كبرى متوسطة وضعيفة.[1]

لكن السؤال الذي يبقى مطروحا في حقل العلاقات الدولية بعد جائحة كورونا هو كالآتي: هل ستبقى إمكانات وموارد القوة بنفس الفاعلية التي كانت عليها من قبل في ظل التطور العلمي والتكنولوجي وظهور بوادر ما يسمى بالحروب البيولوجية والسيبرانية ؟ الأمر الذي يدفعنا إلى القول أن مجموع الموارد والإمكانات التي لها طابع الديمومة والاستمرارية ولو نسبيا هي مكونات قاعدية لقوة الدول، منها ما يتعلق بالجغرافيا والاقتصاد والجانب العسكري والتكنولوجي ناهيك عن المتغيرات الأخرى، خاصة فيما يتعلق بتأثير وسائل الإعلام وقدرتها على بلورة الرأي العام، وكتقييم لهذه الإمكانات والموارد خلال جائحة كورونا نجد ان الدول المصنفة على أنها قوى عظمى وقفت عاجزة عن إدارة هذه الأزمة، حيث تكبد الاقتصاد العالمي خسائر فادحة قد تكون بداية لأزمات أخرى وجائحات جديدة مثل أزمة الغذاء في العالم، فجوزيف ناي جاء بمفهوم جديد حول القوى الناعمة في تحقيق الأهداف على المستوى الخارجي للدول وكان انتقالا نوعيا من القوة الصلبة إلى القوة المرنة، لنصبح بعدها اليوم أمام مفهوم آخر وجديد للقوة له علاقة وطيدة بالتطور العلمي والتكنولوجي في ظل تطور العالم نحو ما بعد المعلوماتية، فتفعيل الحروب البيولوجية والسيبرانية قد يؤثر على بنية النظام الدولي ويحدث فيه نوعا من الخلل من ناحية توزيع القوة، فالجائحة الأخيرة أبانت عن هشاشة العديد من الأنظمة الدولية والإقليمية، خاصة منظمة الصحة العالمية التي تسيطر عليها القوى العظمى ماليا وأقصد بذلك الولايات المتحدة الأمريكية بدرجة أكثر.

وفي هذا السياق يأتي الحديث عن ترشيد استخدامات موارد القوة القاعدية بما يتماشى وتحقيق الأهداف بصورة عقلانية، بعيدا عن السلوكيات القديمة خاصة فيما يتعلق بالحرب على الإرهاب والتي استنزفت طاقة القوى العظمى، إذا أصبح لزاما على صانعي القرار في مجال السياسية الخارجية إعادة النظر في صياغة الأهداف وتحديد الأولويات، بما يحقق المصالح العليا (الأمن القومي)، وذلك في ظل تغير القضايا والاهتمامات، فسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الصين خلال جائحة كورونا تختلف عن سياستها الخارجية تجاه روسيا أثناء الحرب الأوكرانية خاصة عندما يكون الحديث عن التنافس على الزيادة في موارد القوة والذي يفتح المجال أمام التوسع والانتشار الدوليين، فالتوسع بالنفوذ الاقتصادي والثقافي والأيديولوجي والاختراق الإعلامي للمجتمعات الخارجية كان واضحا خلال الجائحة، فاستخدام الصين لوسائل الإعلام والاتصال في إدارة الأزمة وإبراز مدى تحكمها قد ساهم في زيادة جاذبية السياسة الصينية في مواجهة الفيروس مقابل إظهار عجز الدول

[1]- جوزيف تاي، القوة الناعمة وسيلة النجاح السياسة الدولية، (ترجمة: توفيق البجرمي، السعودية، دار العبيكان للنشر، 2007)، ص ص 23-24

الغربية عن ذلك، وهنا يمكن القول أن المزاوجة بين القوة الناعمة ومتغيرات أخرى تتعلق بالبحث العلمي والتطور التكنولوجي والمعلوماتي أصبح ضرورة ملحة لكل الدول من اجل حجز مكانة في المجتمع الدولي[1]

وعليه نستنتج أن الإمكانات الصلبة لقوة الدول تراجعت ولا تزال تتراجع من حيث فاعليتها مقارنة بالمتغيرات التكنولوجية والعلمية، فما تؤدي به حرب بيولوجية أو سيبيرانية قد يكون أضعاف ما ينتج عن حرب تقليدية سواء تعلق بالإمكانات المادية أو المعنوية، وخير دليل على ذلك ما خلقته جائحة كورونا حتى وإن لم نجزم إن كان هذا الفيروس يدخل في إطار الحروب البيولوجية الجديدة.

ثالثا: التنافس الدولي الجديد وفاعلية العامل الاقتصادي:

لقد أثبت الواقع الفعلي عدم قدرة المنظمات الدولية على القيام بدور فاعل في ضبط التفاعلات العالمية وتحفيز التعاون الدولي بما يوحي إلى مستقبل مضطرب للتنظيم الدولي، حيث سيثار الجدل من جديد حول إصلاح شامل للحكومة العالمية إن لم نقل تجاوز الدول للعديد من هذه الأنظمة سعيا وراء مصالحها الخاصة، فأزمة كورونا أضافت عبئا جديدا عن القضايا السابقة المتعلقة بالمناخ والإرهاب والهجرة غير الشرعية وقضايا اللاجئين، الأمر الذي يؤدي حتما إلى ظهور أنماط جديدة من التنافس والصراع تختلف إدارتها عن المرحلة السابقة[2].

ولقد سبق وأن أشرنا إلى هشاشة نظام العولمة وارتدادها في العقدين الأخيرين وعودة الصعود القوية للصين وروسيا على مستوى الفاعلية في النظام الدولي، فالصين حتما لن تكون المتصدر مثل روسيا وغيرها في حين ستتراجع الهيمنة الأمريكية، حيث سيلعب العامل الاقتصادي دورا بارزا في عالم ما بعد كورونا، فالنموذج الاقتصادي التجاري للصين قد حقق نتائج مذهلة منذ 2010 بعدما حققت أمنها الغذائي وضمنت موارد طاقتها بالاتجاه إلى القارات كافة، إذ سيكون الاقتصاد الصيني الهجين في توجهاته بين الليبرالية وحضور الدولة كمنظمة ومراقب المنافس الشرس للاقتصاد الغربي بصفة عامة والأمريكي بصفة خاصة، فهي تقوم بالاستثمارات لأسباب إستراتيجية ودبلوماسية تندرج في إطار تصور أوسع لحضورها في العالم، ولعل دخول منطقة التبادل الحر بين الصين والبلدان الستة حيز التنفيذ بتاريخ 2010 لهو أكبر دليل على التقدم الصيني وإحرازه الأسبقية، حيث كان لقمة الأربع أنظمة اقتصادية الناشئة –البرازيل، روسيا، الهند والصين التي عقدت في غياب الدول الغربية ببكاثيرينبورغ في روسيا، ولادة رمزية لموازين قوى دولية جديدة[3].

---

[1]- صبري إسماعيل مقلد، العلاقات السياسية الدولية –النظرية والواقع- (مصر: المكتبة الأكاديمية للنشر، ط : 01-2011) ص ص 70-71

[2]- جابر شيرين، عالم ما بعد الكورونا، رؤية استشرافية، في كتاب: تداعيات الجائحة-رؤى تحليلية ونقدية لتداعيات جائحة الكورونا لعام 2020، تحرير: سوزان عابد، الإسكندرية، 2020، ص 120.

[3]- باري دومنيك، هل يحث النموذج الصيني عن نفس جديد؟. سلسلة أوضاع العالم 2011 (نهاية العالم الأحادي) ط 1، 2011، مؤسسة الفكر العربي: بيروت لبنان، ص ص 294-295.

هنا يمكن القول من جهة أن جائحة كورونا قد كشفت بعض عيوب النظام الرأسمالي خاصة بعد إظهار دول بريكس التي سبق وأن أشرنا إليها قوة في مواجهة تداعيات الفيروس الاقتصادية، بحيث كانت عودتها سريعة لتنشيط مشاريعها الاقتصادية لاسيما المشروع الاقتصادي الكبير طريق الحرير، وإنتاج روسيا الاتحادية لعلاج فيروس كوفيد 19 الذي حصل على نسبة عالية من الرضا الدولي العام، سيكون لها ولأعضائها موقف مؤثر في تغير المؤسسات، المنظمات والهيئات الاقتصادية الدولية وقواعد العمل فيها، من جهة أخرى هذا سيؤدي إلى ظهور حرب تجارية بين الدول بغض النظر سواء كانت صديقة أو متحالفة أو عدوة، ليفرض هذا الوضع على القوى العظمى ضرورة إعادة ترتيب تحالفاتها مع الدول المتوسطة أو الصغيرة من أجل تحقيق مصالحها وتعويض الأضرار التي لحقت بها جراء الجائحة[1].

ومنه نستنتج من خلال ما سبق أن وتيرة التنافس الدولي في تزايد مستمر خلال الخمس سنوات القادمة من الناحية الاقتصادية وذلك تفاديا لظهور أزمات جديدة لاسيما تلك المتعلقة بأزمة الغذاء وتزايد نسب البطالة والفقر، وهذا بعد تراجع الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 4.9 **%** بما يهدد بخسارة 12 تريليون دولار على مدار عامين[2]، ولهذا ستحاول الولايات المتحدة الأمريكية إعادة ضبط الأهداف والأولويات في سياستها الخارجية بما يضمن بقائها على هرم الهيكل الدولي من حيث التأثير والنفوذ وذلك بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي الذي هو كذلك يعاني من أزمات داخلية قد تعصف بوحدته بعد الخلافات التي ظهرت بين دوله خلال جائحة كورونا، بعدما عانت إيطاليا بشكل فادح ورهيب مقارنة بأقرانها من الاتحاد، فالتنافس القادم هو اقتصادي يكون فيه البحث عن الموارد هو المحرك، دون أن تنسى إعادة النظر في ترشيد الاستغلال للموارد بما يضمن قوة الاقتصاد المحلي والدولي.

المحور الثالث: توجهات الدول العربية الخارجية بين الفعل ورد الفعل

أولا: النظام العربي والمتغيرات البيئية والمحيطة

لقد جاء النظام العربي كانعكاس لمجموعة من التفاعلات التي لم تتوفر في أي نظام إقليمي آخر خاصة فيما يتعلق بالجوانب النفسية من خلال الإحساس العميق للشعوب العربية بوحدتها الاجتماعية والثقافية واللغوية، إلى جانب خضوعها إلى نظام حكم واحد في أغلب الأحيان، فالنظام العربي هو محصلة لضغط الحركة القومية في البلاد العربية التي كانت تمثل تيارا أساسيا يحاول التخلص من الحكم الاستعماري بكل أنواعه، الأمر الذي أدى إلى نشأة جامعة الدول العربية لتكون النواة الأولى لهذا النظام وذلك بتكريس فكرة الحركة القومية، إلا أن تحرر العديد من الوحدات العربية جعل المبدأ يتلاشى باعتبار ميثاقها يعزز سيادة الدول الأعضاء، ناهيك عن وجود بعض القوى الكبرى التي كانت ترفض عقيدة النظام الإقليمي العربي التي رأت فيه

[1]- العزاوي رعد قاسم صالح، مرجع سابق، ص ص 81-82.
[2]- المرجع نفسه، ص 82.

تهديدا لمصالحها الحيوية ليصبح هذا النظام محل ضغط لعوامل ثلاث: فكرة القومية العربية، إرادة الدول الأعضاء، ضغط الدول الخارجية[1].

من جهة أخرى نجد أن العالم العربي بعيدا عن النظرة القانونية والمؤسساتية المتعلقة بالنظام والجامعة العربية كهيئة تمثله محفوفا بكثير من المخاطر خاصة فيما يتعلق بمجال السياسة الخارجية، حيث توجد بعض القوى تتباين مواقفها من العالم العربي تباعا على خلفيات تاريخية وأخرى دينية، وهذا بدعم من القوى العظمى التي ترى في الوحدة العربية وتكاملها تهديدا لمصالحها وامتداداتها الأمنية، ليصبح الدور الإقليمي المعادي للدول العربية يشكل عبئا على صانعي القرارات، فإسرائيل وإيران يشكلان مصدر تهديد للعرب بالنظر إلى تفوقها العسكري وتوجهاتهم التوسعية على حساب الدول المجاورة، إذ تعتبر إسرائيل الوكيل الصريح لسياسة الغرب في المنطقة وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تحقق التفوق الكيفي والنوعي على الكم العربي من خلال تنشئة المواطن الإسرائيلي تنشئة علمية وعملية وروحية متميزة، في حين نجد أن إيران هي الأخرى دولة عدائية في سياستها الخارجية نحو العرب وذلك بإظهار أطماعها في الضفة الغربية واعتبار الخليج العربي هو خليج فارسي يمثل المصالح الجوية لصانع القرار الإيراني مستخدمة في ذلك وجود الأطماع الأمريكية في المنطقة والتي يعجز العرب عن مواجهتها وكبحها[2].

وفي نفس السياق نجد أن العالم بكل إمكاناته المادية والمعنوية يمثل ساحة للنزاعات والصراعات بين الدول الكبرى مما شكل أو دفع إلى استنزاف كل موارده خاصة الطاقوية، وهذا في ظل تحولات هيكلة في النظام العالمي ومحاولة بعض الدول البروز إلى الواجهة وتعزيز تعددية الأقطاب وذلك على غرار الصعود الروسي الصيني باعتبارها قوتين غير قانعتين عن مكانتها العالمية مقارنة بالولايات المتحدة لأمريكية، بحيث تسعيان إلى بناء هيكل نظام عالمي تمثل بوادر الخريطة الجديدة لموازين القوى، الأمر الذي يدفعنا إلى التساؤل عن مدى انعكاس هذه الأوضاع الإقليمية والعالمية على الوضع الخاص بالدول العربية، وهل ستشكل هذه التحولات الجديدة فرصة حقيقية لصانع القرارات العرب من أجل بناء سياسة خارجية موحدة تستخدم كل الإمكانات المتاحة ؟ خاصة وأن الوطن العربي يملك من الموارد الاقتصادية الطبيعية ما يؤهله إلى شل الاقتصاد العالمي لاسيما ما يتعلق بالنفط والموقع الاستراتيجي[3].

إذن يمكن القول إن نظام عربي فاعل على المستوى العالمي يستدعي إرادة سياسة لصانعي القرار العرب بتسخير كل المتغيرات الإقليمية والعالمية واستغلال التحولات الأخيرة في موازين القوى وهيكل النظام العالمي،

---

[1]- البخيت معروف، النظام العربي، الواقع والمستقبل في كتاب الآفاق المستقبلية للعلاقات العربية، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط 1، 2013، ص 76.

[2]- العملة محمد يوسف، الأمن القومي العربي ونظرية تطبيقه في مواجهة الأمن الإسرائيلي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2014، ص ص 47-46.

[3]- محمد علاء عبد الضعيف، تأثيرات الصعود الروسي الصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة، على موقع مركز دراسات الوحدة العربية، CAUS, ORG, IB

لتجاوز الخلافات البينية وإعادة بناء البيت الداخلي لخلق بيئة ملائمة ينتج عنها سياسة خارجية فاعلة إقليميا وعالميا، حيث تكون صياغة الأهداف وتهديد الأولويات نقطة الانطلاق.

ثانيا: التحديات الداخلية للدول العربية وهشاشة لأنظمة:

تواجه الدول العربية مجموعة من التحديات الداخلية تتمثل في جملة من المعضلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهي نتائج لسنوات عدة جاءت من خلال أنظمة حكم لم تتمكن من التحكم في رشادة التسيير، حيث تم إهدار الثروات وتعطيل طاقات البشر في المشاريع السياسية، ناهيك عن الحروب المتتابعة مع إسرائيل التي كان عائقا حقيقيا أمام فرص التطوير والتنمية في العالم العربي دون أن ننسى تفاقم المشاكل الطائفية والمنهجية والاثنية التي أدت إلى فشل أي مشروع للتكامل، فالمشاريع القومية التي كانت تظهر ولازالت الشعوب تتلهف لتحقيقها، جاءت بصيغ متطرفة وغير عقلانية بما زاد الأمور سوءا وتعقيدا، إذ أضحت القضية الفلسطينية النور الكاشف لإخفاق الأنظمة العربية في تقديم حلول عقلانية بل تم استخدام هذا الصراع في العديد من المرات كحجة وتبرير للقرارات السياسية الفاشلة[1].

فمعظم الدول العربية هي كائنات هشة تفتقد إلى الشرعية ووجود سلطة مركزية قادرة على بسط سيادتها الفعلية على جميع إقليمها، وهو ما يؤثر على قدرتها في القيام بوظائفها الرئيسية كدولة، ومن أهمها الإدماج القومي لمختلف فئاتها الاجتماعية أو العرقية أو الطائفية أو القبلية، إذ يصبح مفهوم المواطنة شبه غائب مقابل تزايد الولاءات التقليدية الضيقة سواء للقبيلة أو للعشيرة أو للطائفة ،فالأوضاع الاقتصادية المختلفة وسوء التسيير الإداري والمالي وتدني المستوى التعليمي يزيد من تعقيد البيئة الداخلية للدول العربية، ويضعف قدرتها على توفير الأمن والاستقرار للمجتمع بها يهدد حفظ وصيانة النظام، وهذه كلها متغيرات التحكم فيها يمثل الأرضية لبناء قرارات رشيدة وفعالة في المجال الخارجي، فهشاشة الدولة ميزة واضحة في العالم العربي، إذ أن مفهوم الدولة القائم على المؤسسات يكاد ينعدم ليبقى مبدأ الفصل بين السلطات مجرد زخرفة نظير طغيان كفة السلطة التنفيذية، مما يؤدي إلى اختفاء مبدأ تداول السلطة والتشبث بها[2].

وعليه يمكن القول أن هذه المحددات الداخلية للدول العربية ستؤثر حتما على حركة سياستها الخارجية خاصة في ظل التحولات الجديدة التي يشهدها النظام العالمي وظهور أزمات من نوع جديد، فأزمة كورونا الأخيرة كشفت الغطاء عن كل دول العالم على حد سواء لاسيما العربية منها التي تتخبط في التبعية المفرطة لدول الغرب، إذ أصبح من الضروري تدارك أخطاء الماضي ببناء سياسة جديدة تنطلق من الداخل تكون الإصلاحات الفعلية وتبني برامج فعالة هي نقطة الانطلاق لمسايرة العالم المتطور، وذلك بإعادة النظر في المقاربات التنموية ومراعاة الخصوصية المحلية بعد القيام بعملية مسح شامل للبيئة الداخلية والإقليمية بهدف تعزيز

[1]- المسفر محمد صالح، سياسة الإصلاحات الأمريكية في المنطقة العربية بين القيم والمصالح، بيروت، 2014، منتدى المعارف، ط 1، ص 92.
[2]- المرجع نفسه، ص ص 95-98.

نقاط القوة التي تعزز مشروع التكامل العربي بعيدا عن الحسابات الضيقة لكل دولة، لتكون جامعة الدول العربية والمؤسسات الإقليمية التابعة لها محل مراجعة من حيث فاعليتها في ظل الظروف العالمية التي تشهد نوعا من الازدواجية في تطبيق القوانين الدولية، فالإدارة السياسية لصانع القرار العرب بغض النظر عن اختلاف توجهات البعض منهم هي المحرك الرئيسي لبناء علاقات بينية قوية ومن ثم بناء سياسة خارجية فعالة في محيطها الإقليمي والعالمي.

ثالثا: قضايا السياسة الخارجية للدول العربية بين لحاضر والمستقبل

المتتبع لواقع الدول العربية يلاحظ من الوهلة الأولى عدم وجود سياسة خارجية موحدة، بل بقيت هذه السياسات مختلفة ومتباينة، وذلك لاعتبارات عديدة قد تم الإشارة إلى البعض منها سابقا، ولعل التنافس الخفي بين بعض أنظمة الحكم العربية وخاصة الدول القيادية يقع في مقدمة أسباب هذا الوضع، الأمر الذي أدى إلى إعطاء بعض صانعي القرارات الأولوية في توجهاتهم إلى دول غير عربية على حساب علاقتهم مع دول أعضاء النظام العربي، مما خلق الكثير من الصراعات العربية- العربية أو ضعف أمن المجموعة، ولعل الانفراد بالقرارات المصيرية ببعض وحدات النظام العربي قد ميع مصداقية هذا النظام المتمثل في جامعة الدول العربية، لاسيما الدخول في عملية السلام بدءا من مؤتمر مدريد عام 1991 وما تلا ذلك في مفاوضات بين الدول العربية خارج اللعبة في موضوع الصراع العربي الإسرائيلي[1].

وهنا يمكن القول أن السياسات الخارجية العربية تأخذ طابعا إقليميا بامتياز بالنظر إن أن الدول العربية بإمكانها ممارسة نفوذ أكبر من خلال مقاربة إقليمية للسياسة الخارجية، خاصة وأن الصراع مع إسرائيل هو نقطة التقاطع والمشكلة العربية المشتركة، مما يدفع إلى خلق عقيدة مشتركة تشجع التفاعلات الإقليمية عبر الدول على الرغم من تأثيرات العولمة في العقود السابق[2]، ولعل أزمة كورونا التي أصابت العالم بالذعر وشكلت معلما بارزا في تاريخنا الحديث ستؤثر على توجهات الدول العربية الخارجية وذلك بمراجعة جميع حساباتها وطي صفحة الخلافات والنزاعات البينية، بحيث يجب تجاوز التوترات الكامنة في التوجهات الخارجية التي جاءت جراء الاختلاف المتزايد بين منطق الأمة ومنطق الدولة، وهكذا نجد أن الباحث يلاحظ دوما اختلاف بين مصادر سياسة معينة قد تكون جذورها في مصالح للدولة وتبرير هذه السياسة التي دائما ما يتم الدفاع عنها في تعبيرات عروبية ممنقة، وهنا يمكن تصنيف السياسات الخارجية العربية طبقا لأربعة معايير، المعيار الأول هو الاندماج في النظام العالمي والقبول الواضح لقواعده، المعيار الثاني هو درجة المشاركة في السياسات العربية التي هي بين هدوء ونشاط حسب الظروف، والمعيار الثالث هو توزيع الموارد والنفوذ، أما المعيار الرابع فهو

[1]- البخيت معروف، مرجع سابق، ص ص 78-79.

[2]- قرني بهجت دسوقي، علي الدين هلال، السياسات الخارجية للدول العربية: في كتاب السياسات الخارجية للدول العربية تحدي العولمة، القاهرة، 2016، ط 1، ص 30.

نوع الفاعل من غير الدول بحيث ظهرت في الساحة العربية مجموعة من الفواعل على غرار منظمة التحرير الفلسطينية وخرب الله والتي لها أدوار (الفواعل) في الساحة الإقليمية[1].

وبعيدا عن القضايا البارزة للسياسة الخارجية للدول العربية لاسيما تلك المتعلقة بالقضية الفلسطينية وقضايا التنمية والمياه والخلافات البينية، بودي الإشارة إلى مدى تأثير الأزمة الصحية العالمية على العالم العربي في ظل تراجع نسبي للعولمة وعودة قدسية دور لدولة، فإننا نلاحظ أن الاتحاد السوفيتي خلال مرحلة الحرب الباردة قد كان حليفا لكثير من الدول العربية ويقدم بديلا للسيطرة الغربية وخاصة الأمريكية، إلا أن تسارع الأحداث وعودة بروز روسيا والصين إلى الساحة العالمية قبل جائحة كورونا وبعدها قد قدم معطيات جديدة بشأن هيكل النظام العالمي، خاصة بعد انتصار لروسيا والصين على الجائحة، الأمر الذي قد ينعش من جديد السياسة الخارجية للدول العربية في سياقات جديدة تتعلق بمفاهيم الأمن الجديدة وكذا التعاون والتبادل في المجال الاقتصادي، وذلك بعيدا عن الهيمنة الغربية، خاصة بعد فشل المنظمات العالمية في إدارة أزمة الجائحة والتي كانت تسيطر عليها الدول الغربية خاصة بعد فشل المنظمات العالمية في إدارة أزمة الجائحة والتي كانت تسيطر عليها الدول الغربية ورأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وهنا يأتي السؤال المطروح حول مدى تأثير إدارة أزمة الجائحة على سياسات الدول العربية الخارجية ؟ وما هي القيود والفرص المتاحة لصانعي القرار العرب،، خاصة في ظل بوادر نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب ؟

المحور الرابع: الآفاق المستقبلية لسياسة الدول العربية الخارجية بعد جائحة كورونا

أولا: الأمن القومي العربي والتهديدات الجديدة

إن توسط العالم العربي القارات الكبرى الثلاث قد جعل منه مسرحا للتوترات والصراعات الدولية ذات الأبعاد التاريخية والحضاريةمنذ القدم، بحيث أصبح يشكل عنصرا هاما في أجندات الدول الكبرى، بما قد يؤثر سلبا على أمنه القومي، خاصة في ظل التحديات الإقليمية والعالمية الجديدة، الأمر الذي يحتم على القادة العرب البحث عن مشروع حقيقي للأمن القومي قوامه تعظيم المصلحة الجماعية والقضاء على التهديدات التي من شأنها تفكيك كتلة الدول العربية من حيث النقاط المشتركة، إذ أصبح من الضروري إعادة النظر في تبني النظريات الغربية للأمن وبناء نظريات جديدة ملائمة للبيئة العربية من خلال القراءة الواعية للمتغيرات الأمنية الراهنة ودراسة اتجاهات السياسة الأمنية واحتمالاتها على المستويين الإقليمي والعالمي[2].

وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى جملة من التهديدات التي تحيط بالوطن العربي وتؤثر سلبا على بناء سياسة أمنية جديدة فعالة يمكن حصرها فيما يلي:

[1]- قرني بهجت دسوقي، المرجع السابق، ص ص 31-32.

[2]- البشر الأمين محمد، مرجع سابق، ص ص61-62

-المحاولات الأجنبية الرامية إلى اغتصاب الأراضي العربية والسيطرة على البحار والخلجان المهمة بما يضعف المقدرات الكبرى للدول العربية ويجعل منها عنصرا تابعا للدول الغربية.

-التهديدات الأمنية المتعلقة بالمياه في الوطن العربي التي تشكل ركيزة أساسية في مستقبل الاقتصاد العربي.

-الأخطار البيئية المحيطة بالدول العربية من خلال عدم التحكم في رصد حركة النفايات والسموم التي تحتاج إلى إمكانيات تقنية ووسائل معلوماتية متقدمة.

-هشاشة النظام الاقتصادي لمجمل الدول العربية الذي يعتمد على الريع البترولي، بحيث تواجه الدول العربية خطر استخدام طاقات سلبية قد تفقد النفط مكانته الاقتصادية مما يؤثر على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الداخلية للوطن العربي.

-تأثيرات العولمة ومحاولة طمس الهوية الثقافية التي تشكل عنصرا مهما في انطلاق المشروع الحضاري العربي بحيث تستغل القوى الخارجية وجود أقليات عربية ودينية في بعض الدول العربية لتقويض الأهداف المشتركة.

-التهديدات الأمنية الجديدة المتعلقة بالحروب البيولوجية والأمن السيبيراني، حيث كشفت الجائحة هشاشة الأنظمة الصحية في الوطن العربي.

-التهديدات المتعلقة بالأمن الغذائي حيث تلوح في الأفق أزمة عالمية في الغذاء جراء أزمة كورونا وجراء الحرب الروسية الأوكرانية، خاصة وأن اقتصاديات الدول العربية تعاني من ضعف الإنتاج كما سبق وتم الإشارة إليه[1].

إن هذه التهديدات الداخلية والخارجية للدول العربية تحتم على صانعي القرار في المجال الخارجي التعامل بحذر في رسم وبناء برامج ذكية، ليس بالانغلاق وإنما من خلال الاعتماد على الدول غير العربية التي لها مصالح مشتركة مع الدول العربية، وذلك بهدف تخفيف القيود الدولية مع مراعاة جملة الإمكانيات المتوفرة لتقليص الفجوة بين تصور الدول وأداء الدول أو الفجوة بين التصور والسلوك، خاصة عندما يتعلق الأمر بالدول الرائدة في الوطن العربي على غرار مصر والسعودية وغيرها، فمواجهة هذه التهديدات وبناء مشروع للأمن القومي العربي لن يكون إلا من خلال المسح الشامل للبيئة الداخلية والخارجية للدول العربية، وبعيدا عن مثالية الوحدة العربية التي يجب أن تُفعل من جديد بطريقة عقلانية خاصة بعد تراجع نظرية التكامل والاندماج من خلال ظهور بوادر الفشل في جهود الاتحاد الأوروبي تجاه الأزمات الاقتصادية والسياسية، وقد كانت جائحة كورونا اختبارا حقيقيا لهذه الإشكالية، فبناء مقاربة أمنية عربية يكون بدءا بمحاولة أقلمة وتكييف بعض النظريات الغربية في ظل الاختيار الواعي للدول الحليفة التي من شأنها تعزيز تحقيق أهداف المشروع الأمني العربي.

[1]- البشرى الأمين محمد، مرجع سابق، ص ص88-92.

ثانيا: تحديد الأهداف وضرورة مراجعة الأولويات

يتم ترتيب الأهداف السياسية الخارجية حسب الأولويات والأهمية التي تعبّر بوضوح عن قيم ومصالح الدولة، بحيث تحاول الدولة توفير الضمانات الملائمة لتحقيق علاقتها وروابطها مع الدول الأخرى ومختلف الفاعلين الدوليين، وهذا مقابل توفر القدر الكافي من الموارد والإمكانات قصد تنفيذ تلك البرامج في السياسة الخارجية، بحيث يجب أن تكون هذه الأخيرة مصاغة بدقة وواقعية من طرف من تناط بهم مسؤولية صنع هذه السياسة من رؤساء حكومات ووزراء الخارجية والدفاع وغيرهم من ذوي الخبرة في مجال الدبلوماسية، إلا أن وضع الأهداف وتحديد الأولويات يتطلب المسح الدائم والشامل للبيئة المحيطة إقليميا وعالميا بهدف التكيف وتحقيق المصلحة، الأمر الذي يتطلب توخي الحذر في تخصيص حجم الموارد والإمكانات للعملية التنفيذية[1].

فإذا ما جئنا للدول العربية وبرامج سياستها الخارجية عامة فإننا نجد وضع الأهداف وترتيب الأولويات فيما يأتي في سياقات متعددة باعتبار أن هذه السياسة الخارجية تدخل في خانة ردّ الفعل، الأمر الذي يتطلب ويحتم على صانعي القرار العرب ضرورة إعادة صياغة الأهداف خاصة في ظل الظروف التي يعيشها المجتمع الدولي سواء قبل الجائحة (كورونا) أو بعدها، وهذا بعدما أثبتت التجارب فشل المنظمات الإقليمية والدولية في تطبيق نظم الأمن الجماعي باعتبار ظروف وإمكانات الواقع الدولي تشكل قصورا مقارنة بالأهداف المعلنة، حيث أبان التاريخ على أن قواعد القانون الدولي تكون ملزمة فقط للدول الصغرى بما فيها الدول العربية دون أن تخضع الدول الكبرى للمساءلة"[2].

وفي هذا الصدد ارتأينا تحديد مجموعة من الأهداف المسطرة للدول العربية والتي يجب العمل على تكييفها بما يحقق المصلحة في النظام الدولي بالابتعاد عن المثالية المفرطة التي جعلت من العالم العربي يعيش مشاكل وأزمات أضعفته كنظام إقليمي، خاصة عندما يتم الحديث عن التحالفات مع القوى الكبرى، إذ نجد الدول العربية متفرقة من حيث التوجهات وتقدم ولاءات لهذه القوى على حساب الدول الشقيقة، الأمر الذي أفشل عملية التكامل في العقود الماضية، وتأتي هذه الأهداف كالآتي:

1-إصلاح البيئة الداخلية وبناء نظام اجتماعي وسياسي واقتصادي متماسك يخفف من درجة الوصاية الخارجية والتبعية التي تجعل من الأنظمة جد هشة لا تقوى على أية مؤامرة داخلية أو خارجية بما يضعف ويفشل صياغة برامج قوية في المجال الخارجي.

2-ضرورة المأسسة لنظم اقتصادية تنموية متماسكة من خلال تفعيل سبل التكامل بين الدول العربية اقتصاديا وذلك بتسخير كل الإمكانات المادية والمعنوية، خاصة وأن العامل العربي يتوسط العالم القديم مما يتيح له أهمية إستراتيجية قصوى تجعل منه فاعلا في النظام الدولي، كما أن الإقلاع الاقتصادي يتطلب إعطاء الأولوية

[1] - مقلد إسماعيل صبري، السياسة الخارجية، الأصول النظرية والتطبيقات العملية، الجيزة، المكتبة الأكاديمية، 2013، ط1، ص ص 61-62.
[2] - المرجع نفسه، ص452.

لتطوير النظم التعليمية والبحثية بما يضمن تحقيق التنمية الداخلية، وكانت جائحة كورونا بمثابة الاختبار الحقيق للدول العربية التي كانت قاصرة في مواجهة الأزمة في أبسط الأمور بما في ذلك الآليات الوقائية وتوفير الإمكانات اللازمة لذلك.

3-إعادة تفعيل النظام العربي، هذه المرة من الناحية الاقتصادية بالابتعاد عن مفهوم الأمة والقومية المثالية، وذلك بالتركيز على المجالات الاقتصادية والتجارية، والابتعاد عن الأنانية الناتجة عن طبيعة نظم الحكم والأيديولوجيات السائدة التي خلفت نزاعات وصراعات كلها متعلقة بالدول القطرية، بحيث يكون هذا التكامل على الصعيد الجزئي وليس الكلي، وفي هذا السياق نجد وزير الصحة الجزائري في الاجتماع الأخير مع نظرائه قد قدم اقتراح ممتاز بخصوص إنشاء منظمة صحية عربية تكون فاعلة في حل المشاكل وإدارة الأزمات الصحية في الدول العربية، بحيث كان الدرس مستفادا من جائحة كورونا العالمية.

4-ضرورة مراجعة بناء وتحقيق التحالفات والتكتلات والاستفادة من التشكل الجديد للنظام الدولي بصعود الصين وروسيا وتراجع الهيمنة الأمريكية والدول الموالية نسبيا نتيجة لجائحة كورونا، فعلى صناع القرار العربي أن يدركوا حجم الفرصة وينتقل من توجه الإقليمية التقليدية إلى الإقليمية الجديدة التي تنادي بخلق التكتلات على أساس تشابه المصالح بين الدول[1].

5-التركيز على تفعيل المشروع الأمني العربي بالمفهوم الجديد الشامل، بعد ظهور بوادر الحرب البيولوجية والحروب السيبرانية، وذلك مراعاة للمتغيرات الأمنية الدولية، بحيث يجب الاعتماد على مقاربات ونظريات ملائمة لكل مرحلة، مع ضرورة تحديد جهات فنية ذات خبرة ومتخصصة تضع اتفاقيات أمنية وترصد لها الآليات اللازمة لتفعيلها وكان قد تم الإشارة إلى أهمية اقتراح الجزائر بخصوص منظمة الصحة العربية[2].

ثالثا: تقييم مخرجات الدول العربية خلال جائحة كورونا

هل كانت هناك سياسة عربية مشتركة لمواجهة الأزمة؟

إن الحديث عن مخرجات الدول العربية في ظل جائحة كورونا وما تسوقه لنا من نتائج بعد إدارة هذه الأزمة يدفعنا إلى الإشارة إلى كيفية مساهمة هذه الجائحة كمعلم تاريخي في تغير النظام الدولي وكذا سيرورة العلاقات الدولية بحيث تشكل الدول العربية جزءا من هذا العالم، إذ نحاول التطرق إلى أهم المخرجات التي جاءت من طرف صانعي القرارات العرب وتقييمها من حيث الدفع بوتيرة السياسة الخارجية لهذه الدول، هل ستكون متجانسة أو تكون عكس ذلك، إذ أن تجانس هذه السياسات الخارجية مع مراعاة تصور الدور وتوفير

[1]- عزوزي عبد الحق، التحديات والتحولات في العالم العربي، أبو ظبي، الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2012، ص ص 28-37.

[2]- البشرى محمد الأمين، مرجع سابق، ص ص255-257.

الإمكانات حتما سيؤدي إلى مشروع تكاملي يكون جزئيا من الأفضل على صعيد بعض القطاعات ومن ثم يتم التوسيع ليكون مشروعا حضاريا يمثل الأمة جمعاء.

إن الإجراءات الوقائية التي قامت بها دول العامل بما فيها الدول العربية من غلق الحدود البرية والبحرية والجوية وتفعيل إجراءات الحجر الصحي قد زادت من تصدع نظام العولمة الاقتصادية والسياسية وأثبتت في نفس الوقت فرضية الرجوع إلى القوميات الاقتصادية والمحاور الدولية الاقتصادية في إطار الجيواقتصادية بدل التركيز على الجيواستراتيجية، ولعل تداعيات الجائحة على إستراتيجية الدول العربية في إدارة الأزمة قد أثرت بشكل جلي على المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الداخلية بصفة عامة، باعتبار معظم دول العالم العربي تتبنى أو تعتمد على الريع الناتج عن المحروقات، الأمر الذي أربك صناع القرار في مواجهة المشاكل خاصة مع تراجع منسوب الخزينة العمومية لكل دولة والتي كان الاعتماد عليها في تعويض العديد من القطاعات العمومية والخاصة، فهنا يمكن القول أن قرارات الدول العربية المتعلقة بالشأن الداخلي والممتدة للمجال الخارجي كانت حتمية واستجابة للظروف الدولية عامة، حيث ظهرت معطيات جديدة في مجال التعامل الخارجي فيما بين الدول إذ ظهرت الدبلوماسية الالكترونية بعدما تراجعت دبلوماسية القمة ودبلوماسية اللقاءات المباشرة[1].

وفي هذا السياق ومن خلال متابعة الأحداث المتعلقة بالجائحة عبر وسائل الإعلام العربية والغربية لم نلاحظ سياسة خارجية موحدة للدول العربية، بل كانت مجرد محاكاة للغرب من حيث التدابير والإجراءات، والسبب يعود قطعا إلى الضبابية ونقص المعلومات حول هذا الفيروس، حيث لم نر أي مبادرة من طرف أجهزة جامعة الدول العربية في هذا النطاق، الأمر الذي جعل صانعي القرار العرب يتوجهون إلى السياسة الفردانية التي تكرس الانعزالية والتنسيق أحيانا مع الدول الأجنبية وهذا ما زاد من اتساع الهوة بين الدول العربية وتصدع النظام الإقليمي العربي.

وللخروج من هذا الوضع الحرج الخاص بسياسات الدول العربية الخارجية التي تفتقر إلى رؤية واضحة وموحدة لبناء مشروع تكاملي، نرى أن البعد الاقتصادي أصبح أكثر من ضرورة لمعالجة الإشكالات البنيوية للاقتصاد خاصة عندما نتحدث عن البيئة الداخلية للدول العربية التي تعاني من مشاكل حادة، بحيث يبقى مشروع التكامل التنموي العربي الحل الأمثل لجميع الدول العربية للتخلص من التبعية الاقتصادية وخلق اقتصاديات متنوعة غير ريعية تصمد أمام الأزمات، فجائحة كورونا أثبتت أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي صمام الأمان وبداية المشروع التكاملي للدول العربية، إلا أن هذا لا يتم إلا من خلال تفعيل سياسة خارجية نوعية حتى لا نقول موحدة، من حيث البرامج والقرارات المتعلقة بتكييف العلاقات البينية، وذلك بهدف ضمان الأمن القومي بالمفهوم الشامل الذي سبق وأن أشرنا إليه، إذ أصبح من الضروري إعادة تفعيل النظام الإقليمي العربي وفق

[1]- القزاوي رعد قاسم صالح، المغير محمد محمد، أطر العلاقات الدولية بعد الانتشار العالمي لجائحة كوفيد 19، في كتاب جائحة كورونا- التوجيهات العالمية في ظل الانتشار، المركز العربي الديمقراطي، برلين، ط1، 2021، ص94.

مقاربات جديدة تبتعد عن النظرة التقليدية والتي مازالت حبيسة الأطر القانونية والمؤسساتية وهنا تجدر بنا الإشارة إلى إعادة بعث وتفعيل دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجامعة العربية وخلق مؤسسات جديدة لإدارة الأزمات لاسيما الجهاز الفرعي الذي قامت الجزائر باقتراحه والخاص بالمنظمة العربية للصحة، وبهذا نكون قد وصلنا إلى بناء مشروع تكاملي شامل يكون بداية من التكامل الجزئي الذي يستطيع من خلاله صناع القرار العرب بناء سياسة خارجية مشتركة لها أهداف مشتركة تعزز من مكانتها في النظام الدولي[1].

خاتمة:

انطلاقا من فكرة ضرورة ارتباط الفكر بالواقع وبناء على ما سبق من وصف وتحليل لظروف الواقع الدولي الراهن بتحدياته الجديدة بعد أزمة كورونا، يصبح لزاما على جميع الدول تبني سياسات خارجية أكثر واقعية تتكيف والوضع القائم إما بالتعاون مع نظيراتها أو بالصراع ضدهم، حيث فرضت هذه الجائحة مراجعة العديد من المفاهيم والنظريات في حقل السياسة الخارجية، خاصة فيما يتعلق بقدرة الدول على التحكم في الأنشطة الاقتصادية وذلك مقابل ظهور القوى عبر القومية كالشركات المتعددة الجنسيات أو العابرة للقوميات، وهنا تصبح أقطاب التأثير متعددة بين قوى مسيطرة مؤثرة وأخرى تابعة ومحدودة التأثير، ولعل الدول العربية حاليا وبعد الدروس المستفادة محليا وإقليميا وعالميا من الجائحة أصبحت أمام ضرورة ملحة للانتقال من مركز رد الفعل إلى مركز التأثير وذلك من خلال تفعيل كل الإمكانات في ظل ظهور بوادر تشكل نظام دولي جديد.

وكخلاصة لما ورد في المحاور السابقة نصل إلى نتيجة مفادها أن السياسة الخارجية للدول العربية متشابهة من حيث الطموحات والأهداف من الناحية النظرية، وهذا بالنظر إلى الإرث التاريخي والحضاري الذي تمتلكه هذه الدول، إذ نجدها تعول كثيرا على الإمكانات والموارد المتاحة لكن من دون فاعلية في النظام الدولي، بحيث دائما تبقى سياسات خارجية مصنفة في خانة رد الفعل إقليميا وعالميا، وهذا ما أثبتته جائحة كورونا التي كشفت الغطاء عن عجز الدول العربية في إدارة هذه الأزمة جماعيا، حيث لايزال صانع القرار العربي تابعا في تصوراته وبناء برامجه في المجال الخارجي إلى الدول الغربية بتبني مقاربات لم تقدم الحلول اللازمة للخروج من جميع أزماته الداخلية والخارجية، الأمر الذي يحتم عليه المراجعة الجماعية لأولوياته بما يحقق المصالح العامة وذلك بالاستفادة من الظروف التي تخلفها الجائحة على مستوى الهيكل الدولي والتي توحي مبدئيا إلى عودة الصين وروسيا بقوة للواجهة الدولية خاصة بعد انتصارهما على الفيروس وتقديم اللقاح للعالم، مما يتعين على جميع الدول العربية تفعيل النظام الإقليمي العربي بعيدا عن النظرة القانونية الجامدة والشكلية، والتوجه نحو بناء تحالفات وعلاقات جديدة لضمان الأمن القومي العربي بالمفهوم الشامل، حيث سيكون التعاون الاقتصادي والتجاري هو بداية المشروع

[1]- عوض محسن، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي: ثلاثون شهرا من الإعصار، في كتاب التغيير في الوطن العربي أي حصيلة؟ بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2013، ص ص139-140.

العربي انطلاقا من تعاون جزئي وصولا إلى تعاون كلي، وهذا كله سيكون بمثابة عجلة الدفع للسياسة الخارجية العربية وتحولها من سياسة رد الفعل إلى سياسة الفعل ولو على المستوى الإقليمي.

المراجع:

- باري دومنيك، هل يبحث النموذج الصيني عن نفس جديد؟. سلسلة أوضاع العالم 2011 (نهاية العالم الأحادي) ط 1، 2011، مؤسسة الفكر العربي: بيروت لبنان.

- البخيت معروف، النظام العربي، الواقع والمستقبل في كتاب الآفاق المستقبلية للعلاقات العربية، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط 1، 2013.

- البشرى محمد الأمين، الأمن العربي المقومات والمعوقات، (عمان، الأردن) الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط 2، 2015.

- جابر شيرين، عالم ما بعد الكورونا، رؤية استشرافية، في كتاب: تداعيات الجائحة-رؤى تحليلية ونقدية لتداعيات جائحة الكورونا لعام 2020، تحرير: سوزان عابد، الإسكندرية، 2020.

- جوزيف تاي، القوة الناعمة وسيلة النجاح السياسة الدولية، (ترجمة: توفيق البجرمي، السعودية، دار العبيكان للنشر، 2007).

- حسين أحمد قاسم، النظام الدولي وجائحة كورونا، سجال تأثير الأوبئة في العلاقات الدولية، مجلة سياسات عربية، العدد 50، مايو 2021، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، قطر.

- حمشي محمد، العلاقات الدولية وجائحة كورونا، قصة قصيرة وأربع مقالات، مجلة سياسات عربية، العدد 50، مايو 2021، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر.

- الخزرجي ثامر كامل، العلاقات الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، (عمان الأردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط 1، 2005.

- العزاوي رعد صالح قاسم، المغير محمد محمد، أطر العلاقات الدولية بعد الانتشار العالمي لجائحة كوفيد 19، يناير 2021 المركز الديمقراطيي العربي، برلين، ألمانيا، كتاب: جائحة كورونا، التوجهات العالمية في ظل الانتشار.

- عزوزي عبد الحق، التحديات والتحولات في العالم العربي، أبو ظبي، الإمارات، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2012.

- العملة محمد يوسف، الأمن القومي العربي ونظرية تطبيقه في مواجهة الأمن الإسرائيلي، مان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2014.

- عوض محسن، الديمقراطية وحقوق الانشان في الانسان في الوطن العربي: ثلاثون شهرا من الاعصار، في كتاب التغيير في الوطن العربي أي حصيلة؟ بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2013.

- غربي هيبة، عالم جديد متعدد الأقطاب بعد أزمة كوفير 19، في كتاب أطر العلاقات الدولية بعد الانتشار العالمي بجائحة كوفير 19، يناير 2021، المركز العربي الديمقراطي، برلين، ألمانيا.

- قرني بهجت دسوقي، علي الدين هلال، السياسات الخارجية للدول العربية: في كتاب السياسات الخارجية للدول العربية تحدي العولمة، القاهرة، 2016، ط 1.

- القزاوي رعد قاسم صالح، المغير محمد محمد، أطر العلاقات الدولية بعد الانتشار العالمي لجائحة كوفيد 19، في كتاب جائحة كورونا- التوجيهات العالمية في ظل الانتشار، المركز العربي الديمقراطي، برلين، ط1، 2021.

- محمد علاء عبد الضعيف، تأثيرات الصعود الروسي الصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة، على موقع مركز دراسات الوحدة العربية، CAUS, ORG, IB

- مسفر محمد صالح، سياسة الاصلاحات الأمريكية في المنطقة العربية بين القيم والمصالح، بيروت، 2014، منتدى المعارف، ط 1.

- مسودة ربا عبادة راشد، مستقبل النظام الدولي في ظل استمرار جائحة كورونا، السناريوهات المحتملة، في كتاب أطر العلاقات الدولية بعد الانتشار العالمي بجائحة كوفير 19، يناير 2022، المركز الديمقراطي العربي برلين، ألمانيا.

- مقلد اسماعيل صبري، السياسة الخارجية، الأصول النظرية والتطبيقات العملية، الجيزة، المكتبة الأكاديمية، 2013، ط1.

- مقلد صبري إسماعيل، السياسة الخارجية الأصول النظرية والتطبيقات العلمية، (الجيزة: مصر لمكتبة الأكاديمية للنشر، ط 1، 2013.

- ناسك محمد، جائحة كوفيد -19 ترج العالم (مراجعات كتب) على موقع الجزيرة نت، 07 سبتمبر 2020.

صبري إسماعيل مقلد، العلاقات السياسية الدولية –النظرية والواقع- (مصر: المكتبة الأكاديمية للنشر، ط : 01-2011) .